الأمير سلمان يطلع على سير العمل في مركز الملك عبدالله المالي ومجمع تقنية المعلومات والاتصالات

ترأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، أمير منطقة الرياض ورئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الاجتماع الأول لهذا العام بمقر الهيئة، وبين المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ، عضو الهيئة ورئيس مركز المشاريع والتخطيط، أنه تم الاطلاع خلال الاجتماع على عدد من الموضوعات، من أهمها سير العمل في مركز الملك عبدالله المالي التابع للمؤسسة العامة للتقاعد.

كما تم الاطلاع خلال الاجتماع على مجمع تقنية المعلومات والاتصالات التابع للمؤسسة، والذي يجري العمل على تنفيذه الآن. كما اطلع المشاركون في الاجتماع على التقرير الخاص بسير العمل في مشروع تطوير حي الظهيرة، ومدينة سدير الصناعية. كما تم خلال الاجتماع الوقوف على الخطط الخاصة بالبنية التحتية، والمرافق العامة.

وأوضح المهندس آل الشيخ أنه تم خلال الاجتماع الاطلاع على مجموعة من الطلبات المقدمة من القطاع الخاص لإقامة عدد من المشاريع الخاصة المختلفة.

تعديل قرار تخصيص ٥٪ من أسهم شركات الاتصالات المساهمة لصالح مؤسسة التقاعد

وافق مجلس الوزراء على تعديل الفقرة الثانية من قرار مجلس الوزراء رقم «١٥» وتاريخ ١٤٢٨/١/١٠هـ لتصبح بالنص الآتي: «تطرح نسبة «٢٥٪» للاكتتاب العام من رأس مال أي شركة يرخص لها بإنشاء شبكات الاتصالات الثابتة وتقديم خدماتها، ونسبة «١٠٪» من رأس مال الشركة للمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، توزع بنسبة «٥٪» لكل منهما، بحسب رغبة كل مؤسسة، وفي حالة عدم رغبة أي منهما في الحصول على هذه النسبة، تطرح للاكتتاب العام أو للمؤسسين، وذلك بحسب ما تراه هيئة السوق المالية، بالتنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الموافقة على الترخيص لثلاث شركات لتقديم خدمات الاتصال الثابت

صدرت موافقة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين، يحفظه الله، على الترخيص بتأسيس ثلاث شركات متخصصة في تقديم خدمات الاتصالات الثابتة وهي: الاتصالات الضوئية، والسعودية للاتصالات المتكاملة، واتحاد «عذيب» للاتصالات، وذلك لإنشاء شبكات اتصالات ثابتة عاملة وتشغيلها بجميع عناصرها في المملكة وفقًا لأنظمتها الأساسية والأنظمة المعمول بها.

كما قرر المجلس طرح نسبة ٢٥٪ من أسهم رأسمال الشركات الثلاث للاكتتاب العام خلال ثلاثين يومًا من تاريخ نشر المراسيم الملكية المرخصة بتأسيسها. كما وجه المجلس كلاً من وزارة التجارة والصناعة، وهيئة السوق المالية، كل واحدة فيما يخصها، تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بهذا الشأن، وذلك بعد التنسيق مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما وافق المجلس على قيام الشركات الثلاث بإنشاء شبكات اتصالات ثابتة عامة وتشغيلها بجميع عناصرها، وتقديم جميع خدماتها على المستويات المحلية، والداخلية، والدولية من خلال شبكاتها الخاصة.